

رابين في واشنطن

يبدو أن وزير الدفاع الإسرائيلي، اسحق رابين، الساعي الى انجاح مبادرة السلام الاسرائيلية، والذي يبذل جهوداً حثيثة لاجباط نوايا رئيس حزب العمل، شمعون بيرس، الهادفة الى فك شراكة حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، سارع في التوجه الى واشنطن، في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، من اجل بلورة الطول الوسط، التي تمت الموافقة عليها عبر الاتصالات بين اسرائيل والادارة الاميركية.

وقد تبين ان الطول الوسط التي وافق عليها طاقم الاربعة، بتاريخ ١٠/١/١٩٩٠، كانت بؤرت بواسطة طاقم خاص، شكّل في وزارة الدفاع الاسرائيلية، للبحث في ايجاد حلين لمشكلتي مشاركة المبعدين وسكان القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني، الى مباحثات القاهرة. وقد وجد طاقم وزارة الدفاع ان «جميع الزعماء الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، يملكون، تقريباً، منازل اضافية في المناطق [المحتلة الاخرى]». وبذلك، فانهم يستطيعون المشاركة في الوفد [الفلسطيني]» (عل همشمار، ١٠/١/١٩٩٠).

وعلى الرغم من الطابع غير الرسمي الذي وصفت به زيارة رابين، فان الوزير الاسرائيلي بحث، خلال اسبوع من اقامته في الولايات المتحدة الاميركية، مع مسؤولي الادارة الاميركية، وفي مقدمهم وزير الخارجية بيكر، في المواضيع التي كانت مجال خلاف مع الادارة الاميركية، في ما يتعلق بمسار السلام، وهي: «تشكيل الوفد الفلسطيني؛ [و] مَنْ هي الجهة التي سوف تعلن عن تشكيل الوفد؛ [و] جدول اعمال اللقاء الفلسطيني - الاسرائيلي» (يديعوت احرونوت، ١٩/١/١٩٩٠).

مصادر صحفية اسرائيلية ذكرت ان رابين بحث مع الادارة الاميركية في «افكار جديدة» لدفع مسار السلام على قاعدة مبادرة الحكومة الاسرائيلية (المصدر نفسه، ٢٣/١/١٩٩٠). وأضافت المصادر، ان الافكار التي طرحها رابين تجعل في الامكان حصول تقدم في مسار السلام.

وكشفت مصادر اسرائيلية اخرى عن بعض ما تمّ التباحث في شأنه بين رابين وبيكر؛ فكتبت: «ان رابين لم يحضر معه الى واشنطن اقتراحات

كل القرارات الحاسمة الآن». وطالب بـ «طرح موقف موحد على المسؤولين الاميركيين؛ أو حل الحكومة» (المصدر نفسه).

وكشفت مصادر صحفية اسرائيلية عن ان اسرائيل وافقت، خلال الاتصالات الاخرية مع الاميركيين، على تمكين سكان القدس الشرقية، المرشحين الى المشاركة في الوفد الفلسطيني، في ان يسجلوا كمقيمين في مدن اخرى في الضفة الفلسطينية، وان يمثل المرشحين الفلسطينيون المشاركون في الوفد أنفسهم فقط، من دون تحديد تصنيف معين لهم (معاريف، ٢٢/١/١٩٩٠). وحسب المصادر نفسها، فان رئيس الحكومة الاسرائيلية طلب من الادارة الاميركية المحافظة على سرية الاتفاق، على الاقل حتى نهاية اجتماع مركز الليكود في السابع من شباط (فبراير) ١٩٩٠، حيث سيطلب شامير، في الاجتماع المذكور، التصويت على منحه الثقة الشخصية به؛ وسوف يكون، بعدها، قادراً على قيادة الليكود الى هذا الحل الوسط، الذي سيجعل في الامكان عقد لقاء وزراء خارجيات الدول الثلاث في واشنطن. وكذلك، عقد اللقاء بين وفدين، اسرائيلي وفلسطيني، في القاهرة. أما المشكلة الوحيدة التي بقيت موضع خلاف، حسب تلك المصادر، فهي مشكلة الاعلان عن تشكيل الوفد. فبينما «تصرّ م.ت.ف. على اعلان تشكيل الوفد من تونس، فان شامير يعارض ذلك بشدة» (المصدر نفسه). الا ان اوساطاً اخرى ذكرت، لاحقاً، انها متفائلة في ايجاد حل لمشكلة الاعلان عن تشكيل الوفد؛ ويبدو ان شامير «سوف يوافق، في نهاية الامر، على ان تلقى المهمة على كاهل مصر» (عل همشمار، ٢٥/١/١٩٩٠). وقد أوجدت الولايات المتحدة الاميركية حلاً لمشكلة تشكيل الوفد عبر صيغة مقادها. ان تركيب الوفد الفلسطيني سوف يكون حسب الاسماء، وليس حسب الصفة التي تصنف الاشخاص بتصنيفات مختلفة، او حسب مناطق اقامتهم. وجاء هذا الاقتراح الاميركي من اجل «تجاوز مواجهة اسئلة، مثل من يمثل فلسطينيي القدس الشرقية؟ أو من يمثل الفلسطينيين من خارج المناطق [المحتلة]؟» (معاريف، ٢١/١/١٩٩٠).